

المحاضرة الثالثة عشر: الدورات الاقتصادية

تُشكل الدورات الاقتصادية أهم المشاكل المدروسة في الاقتصاد الكلي، لما لها من انعكاسات على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، ويعتبر كينز أول من تطرق إلى الدورات عن طريق توضيحه لدور الطلب الكلي في تحديد التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، ولم يكن التحليل للدورات الاقتصادية دقيقاً لاعتقادهم أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

1- تعريف الدورات الاقتصادية

يطلق على التقلبات الاقتصادية مصطلح الدورات الاقتصادية كناية على تكرر حدوث ظاهرة معينة، لهذا تعددت التعاريف المقدمة لها، ومن أهم هذه التعاريف نجد:

عرف "pagon" الدورات الاقتصادية على أنها: "ذلك التابع بين مرحلة القمة ومرحلة القاع، أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة".

كما عرف "هوشييار معروف" الدورات الاقتصادية على أنها: "تقلبات متكررة وتراكمية في الاتجاهات الصاعدة والهابطة لمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الحقيقي والإنفاق الاستثماري والتشغيل والأسعار، وهي تختلف من حيث شدة تأثيراتها وفترات استمرارها ومجالات انعكاساتها المكانية والقطاعية والمؤسسية".

وهناك من عرف الدورات الاقتصادية على أنها: "تذبذبات متكررة، ولكنها غير منتظمة وغير متنبأ بها في النشاط الاقتصادي العام التي تأخذ مجراها عبر السنين، وهذه التذبذبات تحدث عادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الدخل، الانتاج، العمالة والأسعار. وفي معظم الاحيان أنها تصيب هذه المتغيرات في نفس الوقت وبنفس الاتجاه ولكن بمعدلات مختلفة".

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن للدورات الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- الدورات الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي في اتجاه واحد.
- تكون الدورات الاقتصادية متكررة وليست دورية؛ لأن الدورية تعكس ظهور التقلبات بفترات منتظمة.
- تتميز الدورات الاقتصادية بالاستمرارية، لأن النمو يعقبه نمو آخر، وحالة الهبوط تعقبها حالات هبوط أخرى.
- الدورات الاقتصادية تعكس تعاقب فترات من التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي الكلي.

2- أنواع الدورات الاقتصادية:

أ- **دورة كتشن (Kitchen Cycles):** تستمر لمدة قصيرة أربعين شهر وقد أكد (Kitchen) أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسياً مع حصة الانتاج فيه، حيث أن الاستثمارات الجديدة تتناسب عكسياً مع حصة الانتاج، حيث أن الاستثمارات الجديدة تخصص لزيادة الانتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في خططهم الانتاجية.

ب- **دورة جوغلر (Jugular Cycle):** وتسمى دورات الاستثمار الثابت ومدتها من تسعة الى عشرة سنوات، وقد أرجع جوكلر الطلب على انتاج السلع المعمرة الى مجموعة من العوامل هي:

- أسعار الفائدة في السوق.
- أرباح المشروعات الاستثمارية.

- التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين. - تكنولوجيا الانتاج وتخزين السلع المعمرة.

ج- دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle): يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية تسمى كوندراتيف التي بدورها

تنقسم الى ثلاثة أنواع من الدورات تتراوح أعراضها ما بين الكساد والركود الاقتصادي وهي:

- دورة قصيرة الأجل وتتراوح ما بين عشرة الى خمسة عشر عاماً ومن أعراضها الركود الاقتصادي.

- دورة متوسطة الأجل وتتراوح ما بين 25-30 سنة وتسبب في حدوث الركود الاقتصادي.

- دورة طويلة الأجل وتتراوح ما بين 60-70 سنة وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي، إذ أن الطلب الفعال لا يستطيع مجابهة العرض

كما حدث إبان الكساد العظيم 1929 الذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية، وطبقاً لكوندراييف فان دورة الاقتصادية

بدأت سنة 1789 وارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن التجارية وامتدت نحو 60 سنة، فيما حصلت الثانية 1849 وامتدت إلى 47

سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية وإنتاج الصلب، فيما ابتدأت الموجة الثالثة سنة 1896 في قطاعات البترول والسيارات والكهرباء

والكيمياء، فيما ارتبطت الدورة الرابعة منذ ثلاثينات القرن 20 بزيادة سرعة التسليح وأهمية البترول ومعالجة المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة

الذرية.

كما أن هناك دورة اقتصادية تعد طويلة الأجل تسمى دورة كونت (Kuznets) ويبلغ طولها ما بين 15-25 سنة ترتبط بقطاع البناء

تتخللها عدة دورات قصيرة الأجل تعود في سبب حدوثها الى تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

3- مراحل الدورات الاقتصادية

تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص، أهمها خاصية التناوب أو التعاقب شبه المنتظم وتختلف مداها حسب نوع الدورة. ولكن

مراحلها متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من أربعة مراحل هي: التوسع، الرواج، الركود، الكساد والانتعاش.

أ- مرحلة التوسع الاقتصادي: تتميز مرحلة التوسع بزيادة الناتج والدخل مما يؤدي الى تراجع معدلات البطالة، كما تتميز بارتفاع الدخل

لدى الأفراد فيزيد الاستهلاك، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي، كما أن زيادة الاستهلاك يؤدي الى زيادة الانتاج مما يساهم في تحقيق الأرباح

وبالتالي يرفع حجم الاستثمار، كما يساهم في زيادة الطلب على الائتمان وارتفاع أسعار الأوراق المالية بمختلف صيغها.

ب- مرحلة الرواج: ويطلق عليها مرحلة القمة، وتتميز بارتفاع الناتج والدخل والاقتراب من مستوى التشغيل الكامل، كما تتميز بارتفاع

مستويات الأسعار وأرباح الوحدات الإنتاجية التي تظل موجبة.

ج- مرحلة الانكماش: مرحلة الانكماش هي نقطة انعطاف في الدورة الاقتصادية تلي مرحلة الرواج، وتتميز بحدوث تناقص في مستوى الناتج

وتراجع التشغيل وارتفاع البطالة، وتمتد هذه المرحلة من سداسي الى سنة، كما تتميز بتراجع الطلب الاستهلاكي كنتيجة حتمية لارتفاع البطالة،

مما يؤدي الى تناقص الاستثمار وأرباح المنظمين وتراجع المبيعات لدى الوحدات الإنتاجية، كما تتميز الدائرة المالية بتراجع حركتها من خلال

انخفاض الطلب على الائتمان وتراجع أداء الأسواق المالية.

د- مرحلة الركود الاقتصادي: يطلق عليها اسم مرحلة القاع، وتتميز بانخفاض شديد في الناتج وارتفاع البطالة وتعطل الطاقات الإنتاجية،

وهو ما يؤدي الى تراجع مبيعاتها وارتفاع حجم مخزونها وانخفاض أرباح المنظمين، وقد تحقق خسائر تصل الى حد افلاس المنشآت وترتفع حالة

التشاؤم لدى المستثمرين فيقل الاستثمار، وينخفض الطلب على الائتمان مجدداً وتنهار أسعار الأوراق المالية.



ويمكن تمثيل مراحل الدورات الاقتصادية في الشكل التالي:

4- النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية

تمثل الدورات الاقتصادية، بما تتضمنه من تذبذبات في النشاط الاقتصادي الكلي بين فترات التوسع والانكماش، إحدى الظواهر الجوهرية التي تخضع للدراسة المكثفة ضمن نطاق الاقتصادات القائمة على السوق. وقد سعت مقاربات نظرية متعددة، تنتمي لمدارس فكرية اقتصادية مختلفة، إلى تقديم تفسيرات علمية للآليات الكامنة وراء هذه التقلبات. ومع ذلك، يظل تفسير الدورات الاقتصادية مجالاً لعدم الإجماع في الفكر الاقتصادي، حيث تتعايش مجموعة متنوعة من النظريات التي تقدم كل منها منظوراً تفسيرياً يركز على عوامل مسببة متميزة (كالعوامل النقدية، أو الصدمات الحقيقية، أو التغيرات التكنولوجية، أو العوامل النفسية). ويهدف العرض التالي إلى تقديم موجز لأهم هذه المنظورات النظرية:

أ- **النظرية الكينزية:** تقدم نظرية جون ماينارد كينز تفسيراً للدورات الاقتصادية، حيث يفترض كينز أن الاقتصادات، خاصة في المدى القصير تستقر عند مستويات توازن تتسم بالبطالة المرتفعة بسبب عدم كفاية الطلب الكلي. وينشأ هذا القصور في الطلب من انخفاض واحد أو أكثر من مكوناته الرئيسية: الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، أو صافي الصادرات. كما تُعد التقلبات الحادة في معنويات المستثمرين والمستهلكين (موجات التفاؤل والتشاؤم) محركاً رئيسياً لتقلبات الاستثمار بشكل خاص، مما يفاقم من حدة الدورات. وتزداد المشكلة تعقيداً بسبب خاصية جمود الأسعار والأجور النسبية، التي تمنع التعديلات السريعة اللازمة لإعادة توازن سوق العمل وسوق السلع عند مستوى التوظيف الكامل. وبناءً على هذا التشخيص، خلص كينز إلى ضرورة تدخل السياسات الاقتصادية لمعالجة فترات الركود؛ حيث يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب) والسلطة النقدية يمكنها تطبيق سياسة نقدية توسعية (عبر خفض أسعار الفائدة) لتعزيز مكونات الطلب الكلي ودفع الاقتصاد نحو التعافي.

ب- **النظرية النقدية:** وفقاً للمدرسة النقدية التي يُعد ميلتون فريدمان من أبرز منظريها، فإن التقلبات في عرض تمثل المحدد الرئيسي للدورات الاقتصادية. وينطلق هذا التحليل من فرضية أن التغيرات غير المتوقعة أو المفترضة في معدل نمو الكتلة النقدية، والتي غالباً ما تنجم عن سياسات نقدية غير مستقرة يتبعها البنك المركزي، هي المسبب الجوهرى للتقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي. فالنمو المتسارع لعرض النقد بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الحقيقي، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وازدهار اقتصادي غير مستدام (مؤقت). وعلى النقيض فإن الانكماش النقدي، أو التباطؤ الحاد في نمو عرض النقد، يقود إلى فترات من الركود الاقتصادي. وعليه تقترح المدرسة النقدية كحلٍ أمثل لتبني سياسة نقدية قائمة على

قاعدة بالاستقرار والقابلية للتنبؤ، تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي ثابت ومستهدف لعرض النقد يتماشى مع معدل النمو طويل الأجل للنتائج المحتمل للاقتصاد.

ج- نظرية دورة الأعمال الحقيقية: الصدمات الحقيقية وخاصة الصدمات التكنولوجية تؤثر على الإنتاجية، وترى هذه النظرية أن الدورات الاقتصادية هي استجابات فعالة وطبيعية من جانب الأفراد والشركات العقلانيين للتغيرات في البيئة الاقتصادية الحقيقية، مثل التقدم التكنولوجي المفاجئ أو التغيرات في أسعار الموارد الطبيعية. لا تلعب العوامل النقدية أو تقلبات الطلب دوراً كبيراً. تفترض مرونة الأسعار والأجور وتوقعات رشيدة. حيث لا يوجد دور كبير للسياسات الحكومية لتحقيق الاستقرار، لأن الدورات تعتبر استجابات طبيعية.

د- النظرية النمساوية: التلاعب بأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية يؤدي إلى سوء تخصيص الاستثمار، حيث يرى رواد المدرسة النمساوية أن قيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بشكل مصطنع (أقل من سعر الفائدة الطبيعي) يشجع على الاقتراض والاستثمار في مشاريع غير مربحة على المدى الطويل وغير مستدامة (استثمارات خاطئة) يؤدي هذا إلى ازدهار مصطنع، عندما يتبين أن هذه الاستثمارات غير مجدية، تحدث أزمة أو ركود، وهو عملية تصحيح ضرورية لتصفية الاستثمارات الخاطئة. وحل علاجها هو عدم تدخل البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد بحرية في السوق.